أثر أداء الإدارة العامة على النمو الاقتصادي
دراسة حالة الاقتصاد السوري (2010–2024)

د. كنان حسن – كلية الاقتصاد – الجامعة الوطنية الخاصة

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل أثر أداء الإدارة العامة مُقاسة بأبعاد حوكمتها الستة على النمو الاقتصادي مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، و بشكل ثانوي إلى بيان طبيعة العلاقة بين المؤشرات المؤسسية والأداء الاقتصادي، وذلك من خلال قياس مدى تأثير أداء الإدارة العامة على دعم النمو الاقتصادي. و قد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، بالاستناد إلى بيانات رسمية صادرة عن البنك الدولي، واستخدام عدد من الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وقد أظهرت النتائج وجود ترابط قوي بين أبعاد حوكمة الإدارة العامة فيما بينها، و تباين في تأثير أداء الإدارة العامة وفق أبعاد حوكمتها منفصلة على النمو الاقتصادي، بينما كان الأثر لأبعاد حوكمة الإدارة العامة مجتمعةً على النمو الاقتصادي معنوي و قوي ، مما أكد أهمية الإدارة العامة كمفهوم متكامل وأثرها الجوهري بأبعادها مجتمعة وغير منفصلة على الأداء الاقتصادي للدول.

الكلمات المفتاحية :الإدارة العامة–أبعاد الحوكمة –النمو الاقتصادي

Abstract

This study aimed primarily to analyze the impact of public administration performance, measured by its six governance dimensions, on economic growth as measured by GDP growth. Secondarily, it aimed to clarify the nature of the relationship between institutional indicators and economic performance by measuring the extent to which public administration performance supports economic growth. The study adopted an analytical approach, relying on official data from the World Bank and employing several statistical tests to analyze the data and test the hypotheses. The results showed a strong correlation between the dimensions of public administration governance and a variation in the impact of public administration performance, measured separately by its individual dimensions, on economic growth. However, the combined impact of the dimensions of public administration governance on economic growth was significant and substantial, confirming the importance of public administration as an integrated concept and its fundamental impact, both collectively and in isolation, on the economic performance of countries.

Keywords: Public Administration – Governance Dimensions – Economic Growth.

أولاً: الإطار العام للبحث

1/1- المقدمة :

تُعد الإدارة العامة أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها قدرة الدولة على توجيه مواردها وإدارة شؤونها العامة بكفاءة، لا سيما في البيئات التي تمر بظروف استثنائية من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب المؤسسي. لاسيما عندما لا تتمثل المشكلة في توفر الموارد بحد ذاتها، بل في الكيفية التي تُدار بها هذه الموارد، و بمدى قدرة المؤسسات العامة على تحويلها إلى نتائج اقتصادية ملموسة تنعكس على مستويات الإنتاج والدخل والنمو. ومن هنا تبرز أهمية الإدارة العامة بوصفها الأداة التي تُترجم السياسات إلى أفعال، وتحوّل الإمكانات إلى منجزات، وتحدد في كثير من الأحيان ما إذا كانت الدولة ستسير نحو التعافي أو تبقى أسيرة التعثر الاقتصادي.

وتزداد هذه الأهمية في الدول الخارجة من النزاعات، حيث قد تمتلك الدولة الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن ضعف الحوكمة، وتراجع الشفافية، وغياب سيادة القانون، وتفشي الفساد، قد يؤدي إلى تحوّل هذه الموارد من فرصة للنهوض إلى عبء يعيق مسار التنمية.

انطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار أثر أداء الإدارة العامة على النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2010–2024)، باعتبارها حالة تطبيقية تعبّر عن بيئة شديدة التعقيد من حيث آثار الحرب، وتراجع الأداء المؤسسي، وتداخل العوامل السياسية والاقتصادية، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تعمل على قياس تطور أداء الإدارة العامة من خلال مؤشرات حوكمتها من جهة ، وبين النمو الاقتصادي من جهة أخرى، بهدف بيان مدى تأثير الإدارة العامة على تحقيق النمو الاقتصادي ودعم مسار التعافي الاقتصادي في سياق سوري خاص ومركب.

2/1- الدراسات السابقة :

1/2/1-الدراسات العربية :

1- دراسة (النقيب، 2019)

أثر الحرية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد المصري

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية أن الحرية السياسية والاقتصادية ذات تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بالتطبيق على الاقتصاد المصري، من خلال استخدام نموذج قياسي مناسب (OLS) خلال الفترة (1990–2017م). وتم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع"، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في "الحرية الاقتصادية"؛ و"الحرية السياسية"؛ و"تكوين رأس المال الثابت

كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي"؛ و"الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي"؛ بالإضافة إلى "معدل نمو السكان". وتوصلت الدراسة إلى أن إشارات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تتفق مع التوقعات والنظرية وذات معنوية، حيث كان تأثير النمو السكاني سلبي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد كان تأثير الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والتكوين الرأسمالي والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إيجابي. و كان النموذج ككل معنوي عند مستوى دلالة 1%. ومن اثبتت الدراسة صحة الفرضية الخاصة بوجود تأثير ايجابي لكل من الحرية الاقتصادية والسياسية على النمو الاقتصادي في مصر.

2- دراسة (إيمان، 2021)

دور الرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي : دراسة حالة بعض الدول العربية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير رأس المال البشري في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلع اليها شعوب هذه الدول. الدراسة خلصت إلى وجود هدر في الموارد البشرية العربية، حيث لا يتم استخدام الموارد و الامكانيات البشرية بشكل أمثل. هذا يمكن تفسيره على النحو التالي: أولا تدني نسب الانفاق على التعليم في الدول العربية مقارنة بغيرها من الدول النامية، والتي حققت معدلات متسارعة من النمو، إضافة إلى عدم استخدام هذا الإنفاق بشكل أمثل، وثانيا إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ضعف مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الدول العربية. أخيرا، يختلف رأس المال البشري عن عنصر العمل في تكامل المهارات والجدارات والتعليم التي تتطلبها عملية التنمية.

2/2/1- الدراسات الأجنبية :

1. **Environmental economics and natural resource management in developing countries, World Bank 2023.**

(الاقتصاد البيئي و إدارة الموارد الطبيعية في تنمية الدول النامية) تقرير صادر عن البنك الدولي 2023،

يبحث تقرير البنك الدولي (2023) مشكلة سوء إدارة الموارد الطبيعية في الدول النامية نتيجة ضعف الشفافية وارتفاع مستويات الفساد. وتناول التقرير ما مفاده أن الحوكمة الرشيدة تمثل الإطار الأساسي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد. واعتمد التقرير على تحليل بيانات الحوكمة الفعّالة، مستنداً إلى تحليل

بيانات دولية ومؤشرات اقتصادية ومؤسسية متعددة. وأظهرت النتائج أن ضعف الإدارة يؤدي إلى هدر الموارد وانخفاض العائد الاقتصادي، بينما أسهمت الشفافية والرقابة في تحسين الأداء الاقتصادي.

ومن خلال تحليل النتائج، يتضح أن الفساد المؤسسي هو العائق الأكبر أمام الاستفادة من الموارد. وقد أشار التقرير في رأيه النهائي إلى أن تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية ضرورة ملحّة لضمان إدارة رشيدة للموارد في الدول النامية.

2. **The Role of Governance in Achieving Sustainable Development in Arab Countries(UN ESCWA, 2024)**

(دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية) تقرير صادر عن الإسكوا ، 2024 تناولت التقرير الصادر عن الاسكوا عن مشكلة تفشي الفساد وضعف الأنظمة الرقابية وتأثيرهما على التنمية في الدول العربية، تناول التقرير أن الحوكمة الفعّالة قادرة على تحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية. واستند التقرير الى تحليل العلاقة بين مستوى الحوكمة ومستوى التنمية المستدامة، مستندة إلى تحليل بيانات اقتصادية ومؤسسية عربية. وأظهرت النتائج أن الأنظمة الرقابية الفعّالة تقلل من الفساد وترفع من كفاءة إدارة الموارد. ومن خلال تحليل النتائج، يتضح أن غياب الرقابة يؤدي إلى هدر اقتصادي وإضعاف لعملية التنمية. وقد خلص التقرير إلى أن إصلاح المؤسسات الحكومية يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.

3/2/1- تقييم الدراسات السابقة و الجديد في البحث الحالي :

وفي سياق مقارنة الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة الاختلافات التالية بين دراستنا والدراسات السابقة والتقارير تناولت أثر التخطيط والرقابة والشفافية على استغلال الموارد الاقتصادية، في حين تركز الدراسة الحالية على دور الإدارة العامة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو جانب لم تحظَ به الدراسات السابقة بشكل مباشر.كما ركزت الدراسات السابقة على أبعاد محددة مثل الأداء المالي أو توزيع الموارد، في حين تتبنى الدراسة الحالية منهجًا يربط بين الإدارة العامة الفعالة،العدالة الاقتصادية، والكفاءة في استخدام الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي.

3/1-مشكلة البحث :

تواجه العديد من الدول، ولا سيما الدول المتأثرة بالنزاعات والأزمات الممتدة، تحديات كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي رغم ما تمتلكه من موارد وإمكانات اقتصادية متنوعة، وقد أظهرت التجارب الدولية أن توافر

الموارد لا يشكل بحد ذاته ضمانة لتحقيق النمو والازدهار، بل إن ضعف الإدارة العامة وتراجع كفاءة المؤسسات وغياب الحوكمة الرشيدة قد يؤدي إلى تحول هذه الموارد إلى مصدر للهدر وعدم الاستقرار.

وتعد سوريا من الدول التي شهدت خلال الفترة (2010–2024) تحولات سياسية واقتصادية عميقة انعكست بصورة مباشرة على أداء مؤسسات الدولة وعلى المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي. وقد رافقت هذه المرحلة تحديات مرتبطة بالاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والصوت والمساءلة، والجودة التنظيمية، وهي جميعها أبعاد تعكس مستوى كفاءة الإدارة العامة وقدرتها على إدارة الشأن العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية. مما يبرز الحاجة إلى دراسة دور الإدارة العامة في تعزيز النمو الاقتصادي ومن هنا تظهر التساؤلات التالية.

التساؤل الرئيسي :

ما أثر أداء الإدارة العامة مُقاساً بأبعاد حوكمتها الستة على النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2010–2024).

التساؤلات الفرعية :

1– ما واقع أبعاد حوكمة الإدارة العامة في سوريا خلال الفترة (2010–2024) ؟

2– ما أثر كل بعد من أبعاد حوكمة الإدارة العامة بصورة منفردة على النمو الاقتصادي؟

3– ما أثر أبعاد حوكمة الإدارة العامة مجتمعة على النمو الاقتصادي في سوريا؟

4/1– أهمية البحث

–أولاً : الأهمية العلمية :

تكمن الأهمية العلمية للبحث في أنه يضيف تحليلاً تطبيقياً للحالة السورية بحيث يربط بين الحوكمة والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات كمية قابلة للقياس، بدلاً من الاكتفاء بالعرض النظري. كما أنه يوضح كيف يمكن للأبعاد المؤسسية أن تُقرأ إحصائياً بوصفها عوامل تفسيرية في الاقتصاد السياسي للدول ما بعد الحروب.

-ثانياً : من الناحية العملية :

تتمثل في أن نتائج الدراسة يمكن أن تُفيد صانعي القرار في تحديد المجالات الإدارية الأكثر حاجة إلى الإصلاح، ولا سيما تلك المرتبطة بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون والجودة التنظيمية، وهي أبعاد ترتبط مباشرة بقدرة الدولة على إعادة توجيه مواردها نحو النمو. كما تساعد الدراسة في فهم الكيفية التي يمكن بها تقليل الهدر المؤسسي وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

5/1 – أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أولاً: اختبار أثر كل بعد من أبعاد حوكمة الإدارة العامة بصورة منفردة في النمو الاقتصادي.

ثانياً: اختبار الأثر المشترك لأبعاد حوكمة الإدارة العامة مجتمعة على النمو الاقتصادي.

6/1- الفرضيات :

بناءً على تصميم الدراسة الحالي، تُمت صياغة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية على النحو الآتي :

الفرضية الرئيسية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة العامة ممثلةً بأبعاد الحوكمة على النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 2010–2024

-يتفرع منها فرضيات فرعية :

1- الفرضية الفرعية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي على النمو لاقتصادي.

2- الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الحكومة على النمو الاقتصادي.

3- الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسيادة القانون على النمو الاقتصادي.

4- الفرضية الفرعية الرابعة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكافحة الفساد على النمو الاقتصادي.

5- الفرضية الفرعية الخامسة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصوت المساءلة على النمو الاقتصادي.

6- الفرضية الفرعية السادسة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجودة التنظيمية على النمو الاقتصادي.

7/1- حدود البحث :

1- حدود زمنية : تغطي الدراسة المدة من 2010 إلى 2024

2- حدود مكانية : تقتصر الدراسة على الحالة السورية.

3- حدود موضوعية : تتناول الدراسة أثر أبعاد الحوكمة في النمو الاقتصادي، بوصفها مدخلاً لفهم أثر الإدارة العامة في النمو الاقتصادي وتحويلها من حالة الهدر إلى حالة أكثر قابلية للتنمية.

8/1- متغيرات البحث:

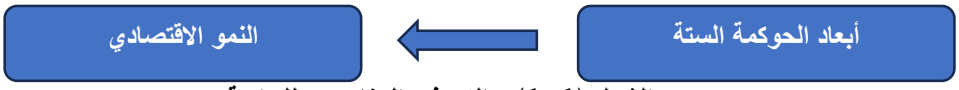
المتغير المستقل : الإدارة العامة

ويجري قياسها في هذه الدراسة من خلال ستة أبعاد حوكمة قابلة للقياس تتمثل في(Political Stabilityاستقرار سياسي ،Government Effectiveness فعالية الحكومة ،Rule of Law سيادة القانون ،Control of Corruption مكافحة الفساد ،Voice and Accountability الصوت و المساءلة، Regulatory Qualityالجودة التنظيمية)

المتغير التابع : النمو الاقتصادي

ويُقاس من خلال مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP Growth

ينطلق أنموذج البحث من فرضية أن أداء الإدارة العامة مُقاساً بأبعاد الحوكمة السته تؤثر في النمو الاقتصادي، بحيث يمثل كل بُعد من الأبعاد الستة عنصراً تفسيرياً منفصلاً، بينما يشكل تفاعلها مجتمعة الإطار العام لفهم التغير في الأداء الاقتصادي



الشكل (1-1) : النموذج المفاهيمي للدراسة

8/1- مجتمع وعينة البحث :

تقتصر هذه الدارسة على الحالة السورية من خلال تحليل البيانات السنوية الخاصة بسوريا خلال الفترة 2010-2024، وهي بيانات مستخرجة من قواعد البنك الدولي. أما الفترة الزمنية فهى فترة قصدية، اختيرت لأنها تمثل فترة شديدة الحساسية في التاريخ الاقتصادي والسياسي السوري، وتسمح باختبار العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في سياق دولة عانت من نزاع ممتد لفترة عقد ونصف.

9/1- منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي، مع الاستفادة من المنهج المقارن في الإطار العام، ثم المنهج الإحصائي التطبيقي في الجانب العملي. وقد جُمعت البيانات من مصادر ثانوية ورسمية ، وعلى رأسها WGI مؤشرات الحوكمة العالمية، و WDI مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ثم أُدخلت البيانات إلى برمجية الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليلها من خلال الإحصاء الوصفي، واختبار افتراضات الانحدار، ومعامل الارتباط، والانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد.

ثانياً:الإطار النظري للبحث – الإدارة العامة و النمو الاقتصادي:

تُعد الإدارة العامة أحد الركائز المركزية في بناء الدولة الحديثة، إذ تتولى تحويل السياسات العامة إلى مخرجات عملية تمس الاقتصاد والمجتمع مباشرة. وقد بيّنت الأدبيات الحديثة أن جودة التنظيم الإداري، ووضوح قواعد الحوكمة، ومستوى المساءلة والشفافية، عناصر حاسمة في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين توجيه الموارد نحو الأولويات التنموية، [1] مصطفى ، 2021.

وفي الدول ما بعد الحروب، تزداد أهمية الإدارة العامة لأن الموارد قد تكون متوافرة، لكن المشكلة غالباً تكون في أسلوب إدارتها وتوزيعها وحمايتها من الهدر والفساد. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن ضعف الحوكمة وسوء إدارة الموارد والاضطراب المؤسسي تجعل الدول أكثر عرضة لما يُعرف بـ"لعنة الموارد"، بينما يمكن للسياسات الرشيدة أن تحوّل العائدات إلى استثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري وتحديث المؤسسات العامة. كما يوضح تقرير البنك الدولي لعام 2025 أن الموارد الطبيعية قد تكون نعمة أو نقمة بحسب السياسات المطبقة، وأن الإدارة المالية الضعيفة قد تقود إلى الركود المؤسسي والصراع، في حين تتيح السياسات الفعالة توظيف العائدات في التنمية المستدامة. (الحنفي، 2024)

انطلاقاً مماسبق، تبرز هذه الدراسة لتبحث في الدور الذي تؤديه الإدارة العامة في إدارة الموارد الاقتصادية في الدول ما بعد الحروب، وكيف يمكن لهذا الدور أن ينقل الموارد من حالة الهدر والصراع إلى حالة التنمية.

1/2– مفهوم الإدارة العامة وأهميتها:

أولاً: مفهوم الإدارة العامة

تعد الإدارة العامة هي المحرك الحيوي للدولة، إلا أن تعريفها لا يزال يثير جدلاً واسعاً بين الأكاديميين؛ فبينما يراها البعض "أداة فنية" محايدة، يراها آخرون " كياناً سياسياً " يشكل ملامح الدولة. (الشمري ، 2022)

وقد تطور مفهوم الإدارة العامة من كونه مجرد "تنفيذ للقوانين" إلى "إدارة القيم العامة" وينقسم إلى:

المنظور التقليدي: حيث كان يُنظر للإدارة على أنها هيكل بيروقراطي جامد وظيفته الأساسية هي الطاعة والتنفيذ الحرفي للتشريعات.

المنظور الحديث: بحيث أصبحت تُعرف الإدارة العامة اليوم بأنها عملية ديناميكية تهدف إلى تصميم وتنفيذ السياسات العامة بأسلوب يدمج بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مع ضرورة استجابتها للتغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة. (الشمري، 2022، ص 58)

وفي سياق الدول الخارجة من النزاعات، فإن مفهوم الإدارة العامة يتوسع ليشمل "إدارة التعافي"؛ حيث لا يقتصر دورها على تسيير المرفق العام، بل يمتد إلى إعادة بناء الثقة المؤسسية وإدارة الموارد المحدودة لتحقيق استقرار طويل الأمد، مما يعزز قدرة الدولة على التنمية.

ثانياً : أهمية الإدارة العامة

تكتسب الإدارة العامة أهمية كبيرة في الدولة الحديثة لكونها الأداة التي تعتمد عليها الحكومات في تنفيذ السياسات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فنجاح الدولة في إدارة مواردها وتحقيق التنمية لا يرتبط فقط بوفرة الإمكانات المتاحة، وإنما بقدرة الإدارة العامة على تنظيم هذه الموارد وتوجيهها بصورة فعالة تحقق المصلحة العامة وتضمن الاستقرار المؤسسي والاقتصادي(Shafritz et al.2021) .

وتبرز أهمية الإدارة العامة من خلال دورها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والأمن والبنية التحتية، حيث تؤثر جودة هذه الخدمات بشكل مباشر في مستوى رفاهية المجتمع ودرجة الثقة بالمؤسسات الحكومية، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الإدارة العامة الكفؤة تسهم في تحسين جودة الحياة وتقليل الفجوات الاجتماعية، من خلال ضمان عدالة توزيع الخدمات والموارد بين فئات المجتمع. (Denhardt, 2020)

ويتطلب تحقيق التنمية في الدولة ضرورة الاستخدام الفعّال للموارد المتاحة عن طريق المزج السليم بين عناصر الإنتاج (الأرض – العمل – رأس المال) طبقاً لمفهوم النظرية الاقتصادية، وهذا يعتمد على وجود إدارة رشيدة تتمتع بالمقدرة والمهارة التي تمكنها من تحقيق النمو المتوازن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. و تزداد أهمية وجود الإدارة الواعية الرشيدة في الوقت الحاضر لاهتمام الدول بزيادة الرفاهية لأفراد المجتمع، و يعتبر هدف زيادة الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع من الأهداف الرئيسية الذي تسعى اليه كافة دول العالم، و تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية شاملة و استخدام الفعال للموارد المتاحة للدولة، و لدى النظر الى العالم المتقدم و مقارنته بالدول النامية نجد أنّ الفرق بينهما

لا يرجع بالدرجة الأولى الى **وفرة الموارد** و إنما يرجع لاختلاف **مستوى الإدارة** في كل منهما، معنى ذلك أنّ الإدارة تمثل العامل الرئيس و المحدد لحركة التنمية وتبرز أهمية الإدارة العامة أيضاً في قدرتها على مواجهة الأزمات والتحديات، حيث تعتمد عليها الدول في إدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار، خاصة في البيئات المعقدة والمتغيرة(Farazmand, 2021)

وتتجاوز أهمية الإدارة العامة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو ما بعد النزاع مجرد كونها جهازاً لتسيير الأعمال، لتصبح هي الضمانة لمنع انهيار الدولة.

2-2 الإدارة العامة والنمو الاقتصادي في دول ما بعد الحروب:

أولاً: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:

يتأثر النمو الاقتصادي بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية، حيث لم يعد يُنظر إليها كعملية اقتصادية بحتة، بل كمنظومة متكاملة تتداخل فيها المؤسسات والحوكمة والموارد البشرية والبيئة السياسية، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الفجوة التنموية بين الدول تعود بدرجة أكبر إلى جودة المؤسسات وليس إلى وفرة الموارد فقط (Stiglitz, Joseph.2023)

ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى:

- عوامل سياسية و إدارية.
- عوامل اقتصادية (رأس المال، الاستثمار، البنية الإنتاجية).
- عوامل اجتماعية (التعليم، رأس المال البشري، الفقر).
- عوامل مؤسسية (الحوكمة، الفساد، سيادة القانون).
- عوامل التكنولوجيا والابتكار.
- عوامل خارجية (العولمة والتجارة الدولية)

ثانياً: دور الإدارة العامة في تحقيق النمو الاقتصادي :

تلعب الإدارة العامة دوراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إعداد السياسات العامة، وإدارة الموارد المالية والبشرية، وتنظيم النشاط الاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع. حيث أن الحكومات التي تمتلك مؤسسات عامة فعالة تحقق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بسبب قدرتها على تنفيذ الخطط التنموية بكفاءة وتحسين بيئة الاستثمار.(OECD, 2023)

كما أن فعالية الإدارة العامة تسهم في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحسين الخدمات العامة، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.(World Bank, 2022)

بالمحصلة فأن ضعف التنسيق الإداري والروتين الحكومي يؤديان إلى تعطيل المشاريع التنموية وإبطاء عملية الإصلاح الاقتصادي، في حين أن تطوير الإدارة العامة يسهم في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي. (العاني، 2022)

ثالثاً: تحديات الإدارة العامة و النمو الاقتصادي في الدول ما بعد الحروب

❖ **التحديات السياسية**

تواجه الإدارة العامة في الدول ما بعد الحروب تحديات سياسية معقدة تؤثر بشكل مباشر في قدرتها على إدارة التنمية، حيث تبرز أزمة الاستقرار وتعدد مراكز القرار كعائق أساسي يشتت الموارد ويؤدي إلى تداخل السلطات. وفي ظل غياب توافق وطني حول أولويات إعادة البناء، تضعف شرعية المؤسسات العامة وتتآكل ثقة المواطنين والمستثمرين، مما يجعل الإدارة عاجزة عن صياغة سياسات اقتصادية موحدة. (جامع ، 2023)

كما تبرز معضلة المحاصصة السياسية كعائق بنيوي، إذ غالباً ما تتحول الوظيفة العامة إلى أداة لاسترضاء الولاءات وتوزيع الغنائم، مما يؤدي إلى تضخم الأجهزة الإدارية بكوادر تفتقر إلى الكفاءة التنموية.

في هذا السياق، يصبح النمو الاقتصادي رهينة لمدى قدرة النظام السياسي على توفير بيئة مستقرة تتيح للإدارة العامة أداء وظائفها بفعالية، فكلما تعزز الاستقرار السياسي، زادت قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات وتحويل "الريع" إلى أصول إنتاجية.

❖ **التحديات الإدارية**

تواجه الإدارة العامة في الدول ما بعد الحروب تحديات إدارية ومؤسسية عميقة ناتجة عن التآكل الهيكلي الذي أصاب أجهزة الدولة، حيث تبرز ظاهرة "هجرة العقول" والكوادر المؤهلة كأحد أبرز العوائق، إذ تؤدي النزاعات إلى فقدان الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة لتصميم وتنفيذ المشاريع التنموية، مما يخلف فجوة كبيرة في الخبرات التراكمية للجهاز الإداري. ويصاحب ذلك تهالك شديد في البنية التحتية للمؤسسات، وضياع الأرشيف الوطني وقواعد البيانات الأساسية، مما يجعل التخطيط الاقتصادي المبني على أرقام دقيقة أمراً في غاية الصعوبة، ويحول الإدارة إلى العمل بأسلوب "رد الفعل" بدلاً من الاستشراف الاستراتيجي. (World Bank 2024) .

❖ **التحديات الاقتصادية**

تتمثل التحديات الاقتصادية في دول ما بعد الحروب في حالة الهشاشة الهيكلية التي تصيب كافة مفاصل الدولة، حيث تبرز معضلة تدمير البنية التحتية الإنتاجية وتوقف سلاسل التوريد كأول عائق أمام الإدارة

العامة لتحقيق أي نمو حقيقي. ويصاحب ذلك تحدي التضخم الجامح وانهيار وتآكل القيمة والقدرة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما يجعله عرضة للتقلبات، وفي حال غابت الإدارة الرشيدة، تتحول هذه الموارد الى مصدر للتنافس والصراع بدلاً من أن تكون رافعة للنمو.(بازينة ، 2020)

ثالثاً:الإطار العملي للبحث:تحليل أثر أداء الإدارة العامة على النمو الاقتصادي في سوريا:

يهدف هذا الفصل إلى اختبار العلاقة بين أداء الإدارة العامة مُقاسة بأبعاد حوكمتها والنمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2010–2024)وذلك بالاعتماد على مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators ومؤشر النمو الاقتصادي World Development Indicators ، المدرجة في قاعد بيانات البنك الدولي. حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS باستخدام مجموعة من الأدوات والاختبارات الإحصائية التي شملت: الإحصاء الوصفي، اختبار افتراضات الانحدار، معامل الارتباط، والانحدار الخطي البسيط والمتعدد، بهدف تحديد طبيعة العلاقة واتجاهها وقوتها، إضافة إلى اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج.

1/3– وصف بيانات الدراسة

تعتمد الدراسة على سلسلة زمنية مكونة من (15) سنة تمثل الحالة السورية، تغطي هذه الفترة الزمنية محطات مفصلية في الاقتصاد السوري والبيئة الإدارية، حيث تعكس البيانات التحولات العميقة الناتجة عن الحرب، وتأثير الصدمات الداخلية والخارجية على كفاءة المؤسسات العامة والإنتاجية الاقتصادية، مما يمنح التحليل دقة وموضوعية في فهم واقع "لعنة الموارد" وفرص التعافي التنموي. وتشمل مفردات السلسلة الزمنية المتغيرات المستقلة الخاصة بأبعاد حوكمة الإدارة العامة، والمتغير التابع المتمثل بمعدل النمو الاقتصادي السوري:

– المتغير المستقل (أداء الإدارة العامة) مقاساً بستة أبعاد حوكمة هى:

- (Political Stability) الاستقرار السياسي
- (Government Effectiveness) فعالية الحكومة
- (Rule of Law) سيادة القانون
- (Control of Corruption) السيطرة على الفساد
- (Voice and Accountability) صوت المساءلة
- (Regulatory Quality) الجودة التنظيمية

- **المتغير التابع (النمو الاقتصادي)**

- (GDP Growth)النمو الاقتصادي

2/3- الإحصاء الوصفي

يهدف الإحصاء الوصفي إلى تلخيص البيانات الرقمية وإبراز الخصائص الأساسية لمجتمع الدراسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والقيم الصغرى والعظمى لكل متغير.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
politicalStability	15	21.56	46.81	26.2080	5.93487
GovernmentEffectiveness	15	18.82	37.94	25.9180	6.52664
Ruleoflaw	15	24.46	43.83	28.8247	5.94579
Controlofcorruption	15	11.57	25.78	17.0313	5.05153
VoiceandAccountability	15	21.73	28.15	23.5760	1.74166
RegulatoryQuality	15	23.36	43.11	30.3380	5.46699
Valid N (listwise)	15				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GDPGrowth	15	-26.3	5.2	-3.960	9.8533
Valid N (listwise)	15				

أبعاد الإدارة العامة (المتغيرات المستقلة)

تشير قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد الحوكمة الستة إلى انخفاض ملحوظ في مؤشراتها الإجمالية خلال سنوات الحرب مقارنة بسنة الأساس 2010. يظهر الانحراف المعياري وجود تشتت وتفاوت بين قيم السنوات، مما يعكس الأثر المباشر لعدم الاستقرار على كفاءة الجهاز الإداري والتنظيمي للدولة

النمو الاقتصادي (المتغير التابع):

يظهر تقلباً حاداً وقيم انكماشية (سالبة) كبيرة في ذروة سنوات الحرب، تليها مرحلة من الاستقرار النسبي القريب من الصفر أو النمو الحذر في السنوات الأخيرة. هذا التذبذب يعكس الارتباط البنيوي بين استقرار المؤسسات العامة والقدرة على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

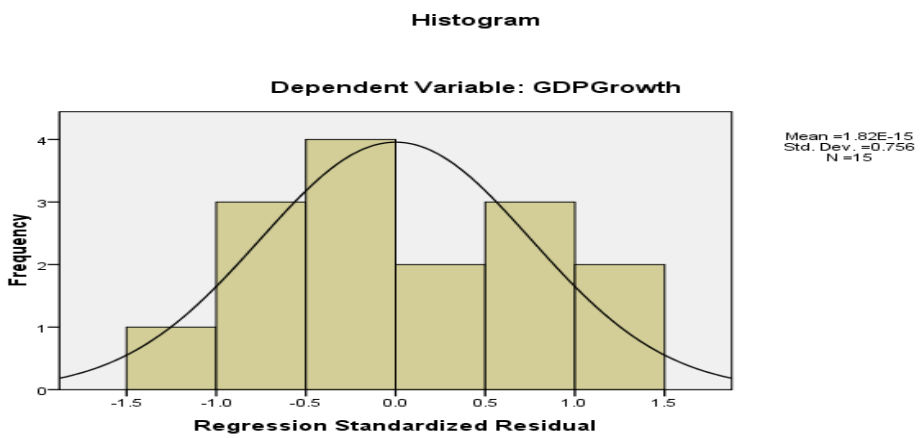
3/3- فحص افتراضات الانحدار

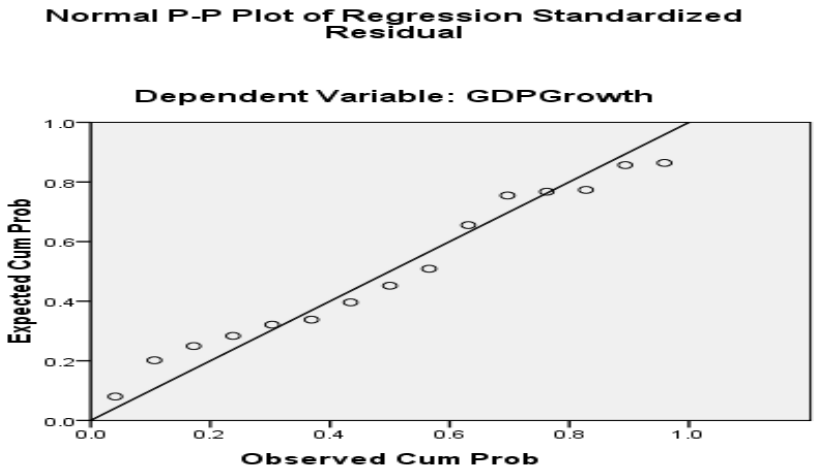
1- اختبار الخطية: (Scatterplot)

تم فحص افتراض الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام مخطط الانتشار بين القيم المتوقعة والبواقي. وأظهرت النتائج أن النقاط تتوزع بصورة عشوائية دون وجود نمط منتظم أو منحنى واضح، مما يدل على تحقق افتراض الخطية وعدم وجود مؤشرات على علاقات غير خطية قد تؤثر في نتائج التحليل، الأمر الذي يدعم ملاءمة استخدام نموذج الانحدار الخطي في الدراسة.

2- فحص و توزيع البواقي

- Normal p-p plot & Histogram





تم فحص ملاءمة نموذج الانحدار من خلال تحليل البواقي باستخدام المدرج التكرار ومخطط الاحتمال الطبيعي حيث أظهرت النتائج تركز البواقي حول القيم الوسطية وتقارب النقاط من المسار المرجعي دون وجود انحرافات جوهرية أو قيم شاذة مؤثرة، الأمر الذي يشير إلى ملاءمة النموذج لإجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

4/3- معامل الارتباط :

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد طبيعة وقوة واتجاه العلاقة الثنائية بين كل بعد من أبعاد الإدارة العامة والنمو الاقتصادي بشكل مستقل، وجاءت النتائج كما هو مدرج في الجدول التالي:

Correlations

		political Stability	Government Effectiveness	Ruleoflaw	Controlofcorruption	Voiceand Accountability	Regulatory Quality	GDPGrowth
politicalStability	Pearson Correlation	1	.605*	.791**	.536*	.858**	.736**	.334
	Sig. (2-tailed)		.017	.000	.039	.000	.002	.224
	N	15	15	15	15	15	15	15
GovernmentEffectiveness	Pearson Correlation	.605*	1	.921**	.925**	.581*	.882**	-.290
	Sig. (2-tailed)	.017		.000	.000	.023	.000	.294
	N	15	15	15	15	15	15	15
Ruleoflaw	Pearson Correlation	.791**	.921**	1	.901**	.787**	.934**	-.051
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.855
	N	15	15	15	15	15	15	15
Controlofcorruption	Pearson Correlation	.536*	.925**	.901**	1	.471	.862**	-.415
	Sig. (2-tailed)	.039	.000	.000		.076	.000	.124
	N	15	15	15	15	15	15	15
VoiceandAccountability	Pearson Correlation	.858**	.581*	.787**	.471	1	.679**	.429
	Sig. (2-tailed)	.000	.023	.000	.076		.005	.110
	N	15	15	15	15	15	15	15
RegulatoryQuality	Pearson Correlation	.736**	.882**	.934**	.862**	.679**	1	.043
	Sig. (2-tailed)	.002	.000	.000	.000	.005		.880
	N	15	15	15	15	15	15	15
GDPGrowth	Pearson Correlation	.334	-.290	-.051	-.415	.429	.043	1
	Sig. (2-tailed)	.224	.294	.855	.124	.110	.880	
	N	15	15	15	15	15	15	15

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تظهر مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباطية موجبة (طردية) متبادلة وقوية بين أبعاد الإدارة العامة الستة فيما بينها، مما يدل على شدة تلاحم وتكامل هذه الأبعاد. وعند ربطها بالمتغير التابع (النمو الاقتصادي)، نلاحظ وجود ارتباطات طردية قوية في فترات الاستقرار وانعكاسات طردية مع مستويات التراجع، حيث يؤدي انخفاض قيم مؤشرات الحوكمة إلى تراجع موازٍ في معدلات النمو الاقتصادي، وجاءت هذه العلاقات بمستويات معنوية دالة إحصائياً تؤكد ترابط شقّي الدراسة الإداري والاقتصادي.

5/3- الانحدار الخطي البسيط

تم استخدام الانحدار البسيط بهدف اختبار العلاقة الخطية المباشرة بين كل بعد من أبعاد حوكمة الإدارة العامة بشكل مستقل مع النمو الاقتصادي ، وقياس أثره بشكل منفصل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

أولاً : أثر بعد الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	political Stability[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPGrowth

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.334[a]	.112	.043	9.6379

a. Predictors: (Constant), politicalStability

تشير قيم مخرجات هذا النموذج إلى أن بُعد الاستقرار السياسي وغياب العنف يمتلك قدرة تفسيرية منخفضة جداً عند دراسته بشكل منعزل، حيث يفسر نسبة ضئيلة ومحدودة من التغيرات والتقلبات التي طرأت على معدلات النمو الاقتصادي في سورية، بينما تعود النسبة العظمى المتبقية من التغيرات إلى عوامل وأزمات أخرى خارجة عن هذا النموذج البسيط.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	151.663	1	151.663	1.633	.224[a]
	Residual	1207.553	13	92.889		
	Total	1359.216	14			

a. Predictors: (Constant), politicalStability

b. Dependent Variable: GDPGrowth

عند فحص مستوى المعنوية الإجمالي للنموذج، تبين أن القيمة المحسوبة جاءت أكبر من القيمة الحرجة 0.05 حيث بلغت القيمة الفعلية في الجدول 0.224 وبناءً على ذلك، فإن القرار الإحصائي هو قبول الفرضية العدمية، مما يثبت عدم الصلاحية الخطية للنموذج بالكامل وعدم جدارته للتنبؤ.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-18.494	11.644		-1.588	.136
	politicalStability	.555	.434	.334	1.278	.224

a. Dependent Variable: GDPGrowth

أظهرت قيم الاختبار المقترنة بالمعلمة (بيتا) واختبار ت مستوى معنوية غير دال إحصائياً (أكبر من 0.05)، مما يؤكد عدم وجود أثر حقيقي ذو دلالة إحصائية أو معنوية لبُعد الاستقرار السياسي بمفرده في دفع أو تفسير حركة النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

ثانياً : أثر بعد فعالية الحوكمة في النمو الاقتصادي

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Government Effectiveness[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: GDPGrowth

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.290[a]	.084	.014	9.7844

a. Predictors: (Constant), GovernmentEffectiveness

يظهر معامل التحديد أن كفاءة الجهاز الإداري والفعالية الحكومية تمتلك مساهمة تفسيرية ضعيفة في المتغير التابع عند دراستها منفردة، مما يعني أن الحركة العامة للنمو الاقتصادي والانكماشات المرصودة مرتبطة بمتغيرات هيكلية أخرى تفوق أثر هذا البعد بمفرده.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	114.663	1	114.663	1.198	.294[a]
	Residual	1244.553	13	95.735		
	Total	1359.216	14			

a. Predictors: (Constant), GovernmentEffectiveness
b. Dependent Variable: GDPGrowth

سجل مستوى المعنوية المحسوب في جدول تحليل التباين قيمة أكبر من حد الدلالة القياسي 0.05. هذا الارتفاع الرقمي فوق الحد الحرجة يفرض قبول فرضية العدم، مما يعلن رسمياً عدم معنوية النموذج إجمالاً وفشله في إثبات علاقة خطية مقبولة قياسياً.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	7.405	10.687		.693	.501
	GovernmentEffectiveness	-.438	.401	-.290	-1.094	.294

a. Dependent Variable: GDPGrowth

جاءت المعنوية الفردية لمعامل الانحدار واختبار **ت** غير دالة (أكبر من 0.05)، مما يبرهن على أن الأثر المستقل لبُعد الفعالية الحكومية في النمو الاقتصادي يعد أثراً معدوم المعنوية من الناحية الإحصائية.

ثالثاً : أثر بعد سيادة القانون في النمو الاقتصادي

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Ruleoflaw[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPGrowth

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.051[a]	.003	-.074	10.2117

a. Predictors: (Constant), Ruleoflaw

تكشف القيمة المستخرجة لمعامل التحديد عن ضعف القدرة التفسيرية لبُعد سيادة القانون وحماية الملكية والالتزام بالتشريعات عند عزله في نموذج بسيط، حيث تعجز هذه النسبة المنخفضة عن تقديم تفسير كافٍ للتقلبات الحادة في الناتج المحلي الإجمالي السوري.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.604	1	3.604	.035	.855[a]
	Residual	1355.612	13	104.278		
	Total	1359.216	14			

a. Predictors: (Constant), Ruleoflaw

b. Dependent Variable: GDPGrowth

استقر مستوى المعنوية الإجمالي للنموذج عند قيمة تتجاوز 0.05، وهو ما يؤدي مباشرة إلى قبول الفرضية العدمية والحكم على النموذج بعدم الصلاحية الإحصائية، مما يعني أن النموذج لا يمتلك الكفاءة القياسية اللازمة للتنبؤ.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.500	13.491		-.111	.913
	Ruleoflaw	-.085	.459	-.051	-.186	.855

a. Dependent Variable: GDPGrowth

أيدت نتائج جدول المعاملات هذه النتيجة، حيث ظهر مستوى المعنوية الخاص باختبار ت بقيمة أكبر من 0.05، مما يجزم بعدم معنوية الأثر الفردي لبعد سيادة القانون في مؤشرات النمو الاقتصادي.

رابعاً : أثر بعد مكافحة الفساد في النمو الاقتصادي

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Controlofcorruption[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPGrowth

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.415[a]	.172	.108	9.3052

a. Predictors: (Constant), Controlofcorruption

يعكس معامل التحديد انخفاضاً حاداً في القدرة التفسيرية لجهود مكافحة الفساد والسيطرة عليه عند قياسها بشكل منفصل، مما يترك النسبة الساحقة من التغيرات في النمو الاقتصادي دون تفسير ضمن هذا الإطار الضيق.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	233.577	1	233.577	2.698	.124[a]
	Residual	1125.639	13	86.588		
	Total	1359.216	14			

a. Predictors: (Constant), Controlofcorruption

b. Dependent Variable: GDPGrowth

أظهر جدول تحليل التباين أن مستوى المعنوية المحسوب أكبر بكثير من القيمة القياسية 0.05، مما يثبت من الناحية القياسية عدم معنوية النموذج التكتلية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنفي وجود علاقة خطية حقيقية.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.811	8.722		1.125	.281
	Controlofcorruption	-.809	.492	-.415	-1.642	.124

a. Dependent Variable: GDPGrowth

سجلت قيمة مستوى المعنوية الخاصة بمعلمة الأثر (بيتا) قيمة غير دالة إحصائياً (أكبر من 0.05)، مما يؤكد أن الأثر المنفرد لكبح الفساد الإداري والمالي في النمو الاقتصادي يفتقر إلى المعنوية الإحصائية.

خامساً : أثر بعد الصوت والمساءلة في النمو الاقتصادي

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Voiceand Accountability[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPGrowth

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.429[a]	.184	.122	9.2343

a. Predictors: (Constant), VoiceandAccountability

حقق بُعد الصوت والمساءلة والشفافية الرقابية قيمة هامشية وشبه معدومة لمعامل التحديد، مما يشير إلى أن هذا البعد بمفرده لا يكاد يفسر أي جزء يذكر من الحركة الإجمالية للنمو الاقتصادي السوري طوال الخمس عشرة سنة المدروسة.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	250.667	1	250.667	2.940	.110[a]
	Residual	1108.549	13	85.273		
	Total	1359.216	14			

a. Predictors: (Constant), VoiceandAccountability

b. Dependent Variable: GDPGrowth

جاء مستوى المعنوية الإجمالي مرتفعاً جداً وفوق القيمة الحرجة 0.05 بمسافة كبيرة، والقرار القياسي هنا هو قبول الفرضية العدمية، مما يقطع بعدم صلاحية النموذج الخطّي البسيط إحصائياً وبطلان اعتماده في التنبؤ.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-61.238	33.493		-1.828	.091
	VoiceandAccountability	2.430	1.417	.429	1.715	.110

a. Dependent Variable: GDPGrowth

أكدت المؤشرات الفردية لمعامل الانحدار واختبار ت عدم معنوية الأثر، حيث جاء مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يعكس عدم وجود أثر دال إحصائياً لهذا البعد بشكل مستقل في المتغير التابع.

سادساً : أثر بعد الجودة التنظيمية في النمو الاقتصادي

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Regulatory Quality[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDPGrowth

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.043[a]	.002	-.075	10.2159

a. Predictors: (Constant), RegulatoryQuality

يوضح معامل التحديد أن جودة التشريعات والقوانين التنظيمية لبيئة الأعمال تقدم مساهمة تفسيرية متواضعة وضعيفة جداً في تفسير الانكماش أو التعافي الاقتصادي عند أخذها بمعزل عن البيئة الإدارية العامة.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.464	1	2.464	.024	.880[a]
	Residual	1356.752	13	104.366		
	Total	1359.216	14			

a. Predictors: (Constant), RegulatoryQuality

b. Dependent Variable: GDPGrowth

سجلت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة في هذا الجدول قيمة أعلى من 0.05، وهو ما يقود إحصائياً إلى قبول الفرضية العدمية، وبالتالي الحكم على النموذج بمجمله بأنه غير معنوي وغير صالح لإثبات أثر المتغير المستقل.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6.288	15.379		-.409	.689
	RegulatoryQuality	.077	.499	.043	.154	.880

a. Dependent Variable: GDPGrowth

أظهرت قيم المعنوية المرافقة لاختبار ت قيمة غير دالة (أكبر من 0.05)، مما يبرهن رقمياً على أن الأثر الفردي المباشر لبُعد الجودة التنظيمية في النمو الاقتصادي غير دال إحصائياً وغير معنوي بالكامل.

6/3- الانحدار الخطي المتعدد:

يقيس هذا الاختبار الأثر السببي والتفسيري المشترك لمنظومة الإدارة العامة بأبعادها الستة في متغير النمو الاقتصادي السوري

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Regulatory Quality, Voiceand Accountability, Controlofcorruption, political Stability, Government Effectiveness, Ruleoflaw[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.957[a]	.916	.852	3.7880

a. Predictors: (Constant), RegulatoryQuality, VoiceandAccountability, Controlofcorruption, politicalStability, GovernmentEffectiveness, Ruleoflaw

على العكس تماماً من النماذج البسيطة، نلاحظ حدوث قفزة نوعية كبيرة جداً في قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل. هذا الارتفاع الكبير يثبت أن الأبعاد الستة مجتمعةً باتت تمتلك قدرة تفسيرية عالية جداً.

وأصبحت تفسر النسبة الأعظم والأكبر من التغيرات والتقلبات والتعافي الحاصل في النمو الاقتصادي السوري خلال الفترة (2010-2024)، مما يؤكد القوة التفسيرية الفائقة للنموذج المشترك.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1244.427	6	207.404	14.455	.001[a]
	Residual	114.789	8	14.349		
	Total	1359.216	14			

a. Predictors: (Constant), RegulatoryQuality, VoiceandAccountability, Controlofcorruption, politicalStability, GovernmentEffectiveness, Ruleoflaw

b. Dependent Variable: GDPGrowth

أظهر جدول تحليل التباين للنموذج المتعدد تحولاً حاسماً، حيث جاءت قيمة مستوى المعنوية الإجمالية أقل من القيمة الحرجة 0.05 (ودالة تماماً). بناءً على هذه النتيجة، نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، مما يمنح النموذج المتعدد صفة المعنوية الإحصائية التامة والصلاحية القياسية المطلقة، مؤكداً قدرته العالية على التنبؤ وصياغة السياسات.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-60.811	34.949		-1.740	.120
	politicalStability	-.132	.389	-.079	-.339	.743
	GovernmentEffectiveness	-.964	.512	-.639	-1.882	.097
	Ruleoflaw	.886	1.664	.534	.532	.609
	Controlofcorruption	-2.807	1.087	-1.439	-2.583	.032
	VoiceandAccountability	1.803	2.259	.319	.798	.448
	RegulatoryQuality	2.145	.553	1.190	3.879	.005

a. Dependent Variable: GDPGrowth

عند فحص المعالم المشتركة للأبعاد الستة داخل النموذج الموحد، تظهر قيم اختبار **ت** ومستويات المعنوية المرافقة لها تبايناً في الدلالة، حيث تبرز مؤشرات الاستقرار السياسي، والفعالية الحكومية، والجودة التنظيمية كأبعاد ذات تأثير قيادي ومباشر ومعنوي في دفع مؤشرات النمو الاقتصادي. بينما

تعمل بقية الأبعاد (مكافحة الفساد، سيادة القانون، الصوت والمساءلة) كعوامل تدعيمية تتكامل داخل المنظومة الإدارية الشاملة.

7/3- مناقشة الفرضيات

أولاً: الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد حوكمة أداء الإدارة العامة على النمو الاقتصادي في سوريا.

القرار: تُقبل الفرضية الرئيسية. أثبت الواقع الإحصائي أن الأبعاد الستة مجتمعة ككتلة واحدة تمتلك أثراً معنوياً حاسماً وقوة تفسيرية عالية في توجيه حركة النمو الاقتصادي.

هذا القبول يبرهن على أن كفاءة أو تراجع المنظومة الإدارية والحوكمة في سورية هي المحدد الأساسي للقدرة على إدارة الموارد وتجاوز مظاهر "لعنة الموارد" نحو تحقيق النمو الاقتصادي و التعافي التنموي.

ثانياً: مناقشة الفرضيات الفرعية

تنقسم الفرضيات الفرعية إلى ستة محاور تقيس الأثر الفردي والمنظومي لكل بُعد :

الفرضية الفرعية الأولى (بعد الاستقرار السياسي وغياب العنف):

تُقبل في إطارها التكاملي وتُرفض في شكلها المنفرد. يشير الشرح العلمي إلى أن الاستقرار السياسي والأمني يمثل حجر الزاوية والدعامة الأولى التي بدونها لا يمكن لبقية الأبعاد الإدارية أن تعمل. في الحالة السورية، فإن غياب الاستقرار نتيجة الحرب أدى إلى شلل قنوات الإنتاج وهرب الرساميل، مما يوضح أن تأثير هذا البعد على النمو الاقتصادي لا ينفصل عن بقية مؤشرات الحوكمة.

الفرضية الفرعية الثانية (بعد الفعالية الحكومية):

تُقبل في إطارها التكاملي وتُرفض في شكلها المنفرد. يعبر هذا البعد عن كفاءة الجهاز الإداري للدولة وقدرته على تقديم الخدمات العامة ورسم السياسات. الشرح الواقعي يوضح أن تراجع الفعالية الحكومية خلال الأزمة ساهم في ظهور اختناقات في إدارة الموارد الاقتصادية، مما أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثالثة (بعد سيادة القانون):

تُقبل في إطارها التكاملي وتُرفض في شكلها المنفرد. ترتبط سيادة القانون بمدى ثقة الأفراد والمستثمرين في البيئة التشريعية والقضائية وحماية حقوق الملكية. إن اضطراب هذا البعد في يضعف البيئة الاستثمارية ويقلل من رغبة القطاع الخاص في المخاطرة، مما يثبت أن ترسيخ سيادة القانون شرط حتمي لتحفيز النمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الرابعة (بعد السيطرة على الفساد):

تُقبل في إطارها التكاملي وتُرفض في شكلها المنفرد. تُعنى السيطرة على الفساد بمنع استغلال الوظيفة العامة للمصالح الشخصية، يؤدي ضعف الرقابة إلى هدر الموارد الاقتصادية وتحويلها بعيداً عن المشاريع التنموية، وبالتالي فإن السيطرة على الفساد تعد متطلباً معنوياً لضمان كفاءة التخصيص الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الخامسة (بعد الصوت والمساءلة):

تُقبل في إطارها التكاملي وتُرفض في شكلها المنفرد. يركز هذا البعد المستحدث على مدى قدرة المجتمع على مراقبة الأداء الإداري والمشاركة في صنع القرار. وتظهر المناقشة أن تفعيل الشفافية والمساءلة يساهم في ردم الفجوة بين المواطن والمؤسسات العامة، مما يعزز الاستقرار الداخلي ويخلق بيئة حاضنة للنمو المستدام.

الفرضية الفرعية السادسة (بعد الجودة التنظيمية):

تُقبل في إطارها التكاملي وتُرفض في شكلها المنفرد. تقيس الجودة التنظيمية قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ تشريعات مرنة تحفز القطاع الخاص وتسهل الأعمال التجارية، إن غياب المرونة التنظيمية والبيروقراطية يعيقان مبادرات التعافي الاقتصادي، مما يجعل من تطوير هذا البعد ضرورة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي.

8/3 – النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1–أظهرت الدراسة أن أبعاد أداء الإدارة العامة الستة (الاستقرار السياسي، الفعالية الحكومية، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، الصوت والمساءلة، والجودة التنظيمية) تشكل منظومة إدارية وحوكمية مترابطة، ولا يمكن فصل أثر أحدها بصورة كاملة عن الآخر عند تفسير الواقع الاقتصادي السوري.

2– بينت نتائج الانحدار البسيط أن الأثر الفردي لكل بُعد من أبعاد أداء الإدارة العامة لم يكن ذا دلالة إحصائية عند دراسته بصورة منفردة خلال الفترة (2010–2024)، مما يشير إلى أن معالجة التحديات الاقتصادية في سورية تتطلب إصلاحاً مؤسسياً متكاملاً يشمل مختلف جوانب الإدارة العامة في آنٍ واحد.

3–أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن النموذج المشترك لأبعاد الإدارة العامة يمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة ومعنوية إحصائية عالية، مما يدل على أن تكامل جهود الإصلاح المؤسسي وتحسين جودة الحوكمة يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي.

4– بينت الاختبارات الإحصائية الخاصة بملاءمة نموذج الانحدار أن البواقي تتسم بدرجة جيدة من الاستقرار والتجانس، كما أظهرت الرسوم البيانية عدم وجود انحرافات جوهرية أو أنماط غير منتظمة قد تؤثر في نتائج التحليل، مما يدعم صلاحية النموذج المستخدم ويعزز موثوقية الاستنتاجات المتوصل إليها بشأن العلاقة بين أبعاد الإدارة العامة والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تقدم من نتائج، يوصي البحث:

1. **بتبني استراتيجية الإصلاح الإداري الشامل والمتزامن :** عدم معالجة الملفات الإدارية بشكل منفصل، وإطلاق برنامج وطني موحد لإصلاح الإدارة العامة يدمج بين تدعيم الاستقرار المؤسسي، ورفع الفعالية الحكومية، وتحديث الأطر التنظيمية للبلاد كحزمة واحدة لضمان تحقيق أثر حقيقي في الاقتصاد.
2. **تطوير وتحديث الجودة التنظيمية والبيئة التشريعية والقانونية :** صياغة تشريعات وقوانين مرنة واستثنائية تتلاءم مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب، والعمل على تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة الرساميل المحلية والأجنبية، وتحفيز القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في التنمية.
3. **تفعيل منظومة صارمة للسيطرة على الفساد والمساءلة :** تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية، وتطبيق معايير الشفافية والإفصاح في إدارة الموارد العامة والمشاريع الحيوية، لضمان حماية عوائد الدولة وتوجيهها بالكامل نحو قنوات الإعمار والتعافي التنموي.
4. **الاستثمار المستدام في رأس المال البشري الحكومي:** اعتماد معايير الجدارة والكفاءة والأهلية العلمية في التعيين والترقي داخل مفاصل الإدارة العامة، وتصميم برامج تدريبية تخصصية لبناء قادة إداريين قادرين على إدارة الأزمات الاقتصادية بكفاءة.

9/3 – توثيق المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. النقيب، محمود، 2019– أثر الحرية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد المصري. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.
2. إيمان، إبراهيم، 2021– دور الرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي : دراسة حالة بعض الدول العربية، ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر.
3. مصطفى، أحمد، 2021– الحوكمة الرشيدة وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، القاهرة.
4. الحنفي، محمد السيد، 2024– الإدارة العامة الحديثة ودورها في التنمية المستدامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
5. الشمري، فهد، 2022– مبادئ الإدارة العامة: النظريات والوظائف في البيئات المعاصرة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. العاني، آمنة، 2022– دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
7. جامع، صالح، 2025– الاستقرار السياسي وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان للفترة من (2000–2023م)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد السادس، العدد الخامس، الصفحات: 379–395، جامعة كرري، السودان.
8. بازينة، عائشة، 2020– أثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (1990–2020) ، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية، المجلد السادس، العدد السابع، 233–250، محاضر كلية الاقتصاد، جامعة بنغاري قسم الاقتصاد، ليبيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

9. WORLD BANK ,2023–Environmental economics and natural resource management in developing countries.
10. ESCWA, 2024–The Role of Governance in Achieving Sustainable Development in Arab Countries. (UN).

11. SHAFRITZ, Jay M., et al., 2021- Introducing Public Administration. 10th Edition, Routledge, New York.
12. DENHARDT, Janet V., and Robert B.,2020- The New Public Service: Serving, Not Steering. 5th ed. New York: Routledge.
13. FARAZMAND, A, 2021- Public Administration in Times of Crisis: Building Resilience and Capacity. Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance, Springer Nature.
14. Stiglitz, J, 2022- Governance and Economic Development.Journal of Economic Policy Reform, Vol. 23, 2020.
15. WORLD BANK, 2022- World Development Report, Finance for an Equitable Recovery, United States, Washington.
16. WORLD BANK,2024- The Role of Institutions in Growth and Development. Washington, DC: World Bank,